**مقالة للأستاذة هبّة علام منشورة في موقع السياسة الالكتروني، وتتضمن مقابلة أجرتها معي الكاتبة حول الدولة المدنية**

**"أجراس الدولة المدنية" تُقرع من عين التينة...!**

2019-01-04

***هبة علّام - السياسة***

منذ عهود حكومية ونيابية، وآذان المقرّبين من أسوار عين التينة، تُطرق على مسامعها طبول الدعوة الى "الدولة المدنية". فليس بالأمر المفاجىء ولا الجديد على رئيس مجلس النواب نبيه بري الحديث عن ضرورة العبور إلى الدولة المدنية والدعوة إلى وضع المدماك الأساس لبنيانها. وهو المناشد الأول لهذا الحلم، انطلاقا من رؤيته للنظام الأمثل، ومن الأفكار التي كان الإمام المغيب السيد موسى الصدر ينادي بها.

**خرج "الاستاذ" ليذّكر أن لا خلاص لهذا البلد إلا بدولة مدنية**

ففي كل مرة تشهد البلاد أزمات دستورية يخرج "الاستاذ" ليذّكر أن لا خلاص لهذا البلد، ولا حماية لمؤسساته من الانهيار والدخول في آتون الأزمات، إلا بدولة مدنية بعيدة عن الخلط بين الدين والسياسة من دون معاداة الدين. دولة، تحافظ على كل أعضاء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو الفكرية.

هذه الدولة التي يطمح إليها كل مواطن يحلم بالعيش الكريم دون أي انتقاص لأدنى حقوقه، يجتمع من خلالها مع سلطة اختارها على أساس عقد اجتماعي تُجنَّد بموجبه الحقوق الخاصّة بكل فئة والواجبات المفروضة عليها، بعيدا عن أي عقود طائفية كرست المحاصصة وتقاسم المناصب، والمذهبية التمثيلية للجماعات والطوائف. تلك الصيغة التي أرساها اتفاق الطائف، خصوصا وأن الممارسة السياسية أخذت ما تريد من الاتفاق لاسيما ما خُصص للمرحلة الانتقالية بعد الحرب، تاركة كل ما أتى عليه من إصلاحات لبناء الدولة في أدراج الزمن، فضلا عن بعض العادات الاصطلاحية التي خُلقت على غرار ما يُسمى بـ" الديمقراطية التوافقية".

اليوم، وفي ظل الأزمة الحكومية التي يعيشها لبنان منذ ثمانية أشهر، عاد الرئيس بري ليطالب من جديد، ولأسبوعين متتاليين، بالدولة المدنية. وما لبث أن ارتفع صوت "الاستاذ"، حتى لحقت بمسطرته تيارات أخرى في ردات فعل مؤيدة ومناشدة على ألسنة نواب ووزراء.

**تطبيقيا نحن في دولة تراعي الشؤون الدينية وشؤون الطوائف**

وفي هذه الخصوص، يلفت الدكتور في القانون الدستوري عصام اسماعيل إلى أننا "في دولة مدنية من الناحية الدستورية، أما تطبيقيا فنحن في دولة تراعي الشؤون الدينية وشؤون الطوائف، ويتجلّى هذا الأمر في عدة حالات منها على سبيل المثال إعفاء الطوائف من الرسوم والضرائب، وهذه الطوائف لديها مدارسها الخاصة وجامعاتها، كما أنها ممثلة في الحكم".

ويتابع الدكتور اسماعيل "حتى الوظائف الرسمية تراعي المعيار الطائفي، كما أن الدستور خصّ الطوائف بعناية خاصة عندما لحظ في متنه أن "الدولة في تأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان". وقال "حتى في تشكيل الحكومات أصبحت الوزارات موزعة طائفيا".

ويشير الدكتور اسماعيل إلى أن تلك الممارسات هي عادات سيئة انتُجهت وشكلت مخالفة صريحة وواضحة لروحية الدستور، موضحا أن الخلاص منها بحاجة إلى عدة خطوات، تبدأ بداية بوقف هذه الممارسات والبدء بتطبيق القانون القائم، لأن القوانين واضحة لجهة عدم لحظها صراحة أي شكل من أشكال التوزيع الطائفي سواء في الوظائف أو في تركيبة السلطة، " فنحن من ابتدع هذه الأعراف".

ويؤكد الدكتور عصام على ضرورة الانطلاق في البداية من قاعدة المداورة والانتقال منها تدريجيا إلى مرحلة المساواة والتوظيف بعيدا عن الطائفة والمذهب، لافتا إلى أهمية التوعية الاجتماعية عبر الإعلام الذي يلعب دورا كبيرا في هذا الخصوص، من خلال تخصيص جزء من مهامه للتوعية المدنية ونشر مفاهيم المواطنة، على اعتبار أن الإعلام يجب أن يكون وطني لا أن يشارك في آتون الصراعات والاصطفافات، مما يسبب نوعا من التحريض المذهبي والفتنوي.

وحول ما إذا كنا بحاجة لمؤتمر تأسيسي والقفز إلى جمهورية جديدة بهدف إرساء قواعد الدولة المدنية، يؤكد أن "لا حاجة لنا لكل ذلك، فلدينا حاليا ما يكفي من القوانين للعبور، أما فيما بعد فإن أي طروحات قد تكون قيد الدراسة بهدف التطوير، أي أن تطبيق هذا المشروع يجب أن يتم تدريجيا".

**يجب العمل على قانون وقف المكتسبات المالية الكبرى للطوائف**

ويشير الدكتور اسماعيل في معرض حديثه، إلى وجوب العمل على قانون وقف المكتسبات المالية الكبرى للطوائف، "لأن لا حاجة لهم لذلك فلديهم ما يكفي من الأموال، إضافة إلى وقف الإعفاءات من الرسوم والضرائب". وقال "في هذه الخصوص، نحن حاليا بحاجة للعمل على هذا القانون وصياغته من أجل إقراره عاجلا".

ويعبّر عن أسفه لما وصلت إليه حال البلاد دستوريا بحيث أن ما ذكر بصورة مؤقتة في القانون تم تحويله إلى ممارسة دائمة"، الأمر الذي كرّس الطائفية بشكل مرعب، وقال "نحن حاليا بأسوأ مراحل الطائفية في لبنان، فاليوم بات الكلام بحقوق الطوائف في العلن وهذا الأمر مقلق فعلا، لذا صرخة الرئيس محقة جدا وفي وقتها"... فهل من آذانٍ صاغية تحوّل هذه الدعوة من حلمٍ إلى واقع ينتشل لبنان وينتشلنا من مستنقع الطائفية؟!

<https://elsiyasa.com/article/21107?fbclid=IwAR1OPt5Vn5M1e19Mtm8czdbr9A0vyTIOjsvhofnwiwQF741CDMijWovY-1A>